

بروز التنسيقيات الاجتماعية يمهّد لتراجع دور الأحزاب والنقابات في تونس

مستشار رئيس الحكومة: تثبيت التنسيقيات سيُعيد البلاد إلى العصر الحجري



طغى على المشهد السياسي والاجتماعي في تونس ظهور فكرة "التنسيقيات الاجتماعية" (التقائمية)، التي تركت الأحزاب جانبا وأصبحت تحدد اتجاه بوصلة التفاوض مع الحكومة والسلطات، في خطوة تكشف تهميش دور الوسائط المفاوضة من أحزاب ومنظمات وطنية.

خالد هودي

تونس - وضعت التنسيقيات الجهوية المحتجين في مختلف أنحاء تونس في تواصل مباشر مع السلطة، عبر التفاوض والجلوس إلى طاولة الحوار لتحقيق مطالب عديدة تتعلق بالتنشيط والتنمية، وتعاطف دور التنسيقيات مع توسع رقعة الاحتجاجات كبديل للأحزاب والنقابات خصوصا وأن الحكومات المتعاقبة أظهرت أنها لا تستجيب للمطالب إلا بالاعتصامات والإضرابات.

وحذر المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالملفات الاجتماعية سليم التيساوي الجمعة، من ترسخ فكرة التنسيقيات كبديل عن نسيج مجتمعي سياسي حزبي، معتبرا أن ذلك سيؤدي البلاد إلى الوراثة وإلى ما أسماه بـ"عودة إلى العصر الحجري". وأضاف التيساوي في تصريح لإذاعة محلية "أن الآونة للجميع من أحزاب ومنظمات وشخصيات وهيئات وطنية يفترض أنها تمثل أوسع قطاعات ممكنة في المجتمع لإعادة النظر في أساليبها في التعامل مع مشكلات الواقع وأولويات المرحلة".

وأشار التيساوي إلى أن حالة الاحتقان والتوتر التي تشهدها عديد الجهات والقطاعات أصبحت حالة مزمنة في تونس لآمت السنوات الأخيرة، مؤكدا أنه "إذا لم يحصل عمل في العمق لإعادة هيكلة الوضع العام بالبلاد خاصة على المستويين الاقتصادي والسياسي فإن البلاد ستواصل إنتاج نفس الظواهر". وأشار إلى أن الجديد في التحركات الاحتجاجية هو ظهور التنسيقيات بشكل وصفه بـ"الملفت والمزامن" وإلى أن ما يهيمه دون الدخول في نظرية المؤامرة في إطار إصلاح الوضع بشكل هيكلي على مستوى البلاد، أن تعيد المنظمات والأحزاب وغيرها من الهيئات التي لها تمثيلية، أسلوبها في التعامل مع مشكلات الواقع وأولويات المرحلة، محذرا من أن عدم حصول ذلك سيؤدي إلى ترسخ فكرة التنسيقيات.

وولد نشاط التنسيقيات، وهي لجان شعبية لتقائمية، في ولاية (محافظة) تطاوين جنوب البلاد على خلفية تحرك واسع قادته "تنسيقية اعتصام الكور"، للمطالبة بالتنمية والتشغيل في حقول النفط والغاز.

ويرى مراقبون أن التنسيقيات جاءت لترسيخ دور من كانوا يظلمون بمهمة التفاوض بين المحتجين والسلطة (أحزاب ونقابات)، فضلا عن تراجع دور المجتمع المدني من منظمات وجمعيات وشبكات كمدافعين رئيسيين عن المطالب الشعبية. وأضاف المحلل السياسي عبدالعزيز القطي، "أن التنسيقيات تعبير عن عدم القدرة على التاطير على مستوى الأحزاب، وتبرز ضعفا في الدولة وعدم قدرتها على تلبية الحاجيات اليومية للمواطنين

بطريقة استباقية، خصوصا للشباب المحطل عن العمل بعد ارتفاع نسبة الفقر وتدهور الطبقة الوسطى". وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "ظهرت في ظل العجز السياسي والاقتصادي والمالي وغياب هيمنة الدولة وقدرتها على أخذ القرار، وهي تشكلات مجتمعية للتعبير عن حالة من الاحتقان ولها سلطة القرار".

وتتخوف الأوساط التونسية من الانسحاب التدريجي للقوى الفاعلة كالتنظيمات التاريخية (الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية...) والنقابات التي من ورائها، وعجزها عن إيصال صوت المهتمين والمفكرين والدفاع عن حقوقهم المهنية والتنموية، فضلا عن مهمة مكونات المجتمع المدني في تاطير المطالب في مختلف أبعاده.

وأكد المحلل السياسي ناجي الزعيري في تصريح لـ"العرب"، "أن التنسيقيات تبدو وكأنها حركة لتقائمية وحل التجاذب الإلهي الأهالي والمحتجون لمطالب الحكومة بالتنمية والتشغيل، ويبقى مجرد تشكيلها وقيامها بهذا الدور هو دليل على فراغ في تاطير الاحتجاجات". وأضاف "كان يفترض على بعض الأطراف النقابية أن تلعب دورها في التاطير كاتحاد الشغل باعتباره منظمة عريقة، علاوة عن دور الأحزاب التي كان عليها أن تبادر بالإنصات للمحتجين..

معركة فرض الوجود كصوت مسموع

تخلى الأحزاب والمنظمات عن دورها فسح المجال لظهور هذه التنسيقيات".

وطالب الزعيري "بأن يلعب الاتحاد دوره وأن يكون موجودا ويكتف حضوره حتى لا تنهض الأمور إلى منجزات خطيرة، لأننا نخشى من الانفلات وغلغ مغارة الإنتاج".

ويذهب البعض إلى أن فكرة التنسيقيات جاءت مع الرئيس قيس سعيد المتبني لقولة "الشعب يريد"، التي رفعها خلال الانتخابات الرئاسية، كرجل قاطع مع فكرة الانتماء الحزبي، ومنقلد للشباب من برائن البطالة والفقر بتصورات جديدة تكسر تفعيل دور المواطن في تحديد الفكرة والمشروع والمصير. في المقابل ترى أطراف أخرى أنها ليست جديدة وظهرت منذ سنة 2011، وكان يحضرها عناصر في الاتحادات الجهوية للشغل ورابطة حقوق الإنسان لاحتوائها وتاطيرها.

ونشأت أولى التنسيقيات في تطاوين جنوب البلاد، وسميت بـ"تنسيقية اعتصام الكور"، طالبت الحكومة بتنفيذ الاتفاق القاضي بتنفيذ مطالب التنمية والتشغيل بالجهة. وتعهدت الحكومة بموجب هذا الاتفاق بتوفير المئات من الوظائف في شركات حكومية وبتزوية، إلى جانب إنشاء شركات جديدة لاستيعاب العدد الكبير من العاطلين عن العمل في هذه المحافظة الفقيرة.

وبعد توقيع الاتفاق بين الحكومة وتنسيقية الكور، سرعان ما تحركت العشرات من المدن والقرى التونسية الأخرى، على غرار قابس والقيروان وباجة وقفصة وصفاقس والقصرين، للمطالبة بتحسين الأوضاع التنموية وتشغيل العاطلين.

«حمس» الجزائرية تعرض خدماتها للانضمام إلى السلطة

ورغم النكسة التي منى بها الإسلاميون في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة في الجزائر، إلا أن حماس، وغيرها من الأحزاب الإسلامية ظلت متمسكة بمواقفها في المجالس المنتخبة، ورفضت دعوات المعارضة للانضمام منها في إطار الضغط على السلطة، وصرح قياديوها في أكثر من مرة بأن "حمس تمارس المعارضة من الداخل، وإجراج السلطة من المؤسسات أفضل من الضغط عليها من خارج الأطر المذكورة". وكانت حماس، من ضمن القوى السياسية التي أكدت نتائج الاستفتاء الشعبي المنتظم في الفاتح من نوفمبر الماضي، أنها لا تمثل تطلعات ولا رأي ولا موقف الشارع الجزائري، كون الوعاء المقترح بالرفض والتزكية لم يتعد الـ 24 مليون صوت من بين 24 مليون جزائري مدون على لوائح الاقتراع.

رئيس حركة حماس يشدد على أن العقد الوطني سيفضي إلى تحقيق التوافق بعدما فشل الدستور الجديد في تحقيقه

ولا زال مقري، يواصل في الذهاب إلى خارطة طريق جديدة تقوم على ما أسماه بـ"فتح حوار بين الطبقة السياسية من أجل الوصول إلى عقد وطني، يستند على بيان أول نوفمبر ووثائق أرضية مزافران" وندوة "عين البنيان"، كما لم يتوقف عن مغالبة وعاء الحزب الإسلامي المحظور (الجهة الإسلامية للإنقاذ)، من خلال دعوته إلى "الإفراج عن المساجين السياسيين"، في إشارة إلى قيادة ومناضلين من الحزب المذكور، محكوم عليهم منذ تسعينات القرن الماضي في قضايا تتصل بالإرهاب والتطرف الديني.

وشدد المتحدث على أن العقد الوطني، هو الذي سيفضي إلى تحقيق التوافق بعدما فشل الدستور الجديد في تحقيقه، وإلى تعديل قوانين الأحزاب والانتخابات بغية الوصول إلى حكومة وحدة وطنية وتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة.



مغربيات السلطة تتطلب تغيير الخطة

صابر بليدي

الجزائر - تواصل حركة مجتمع السلم الإخوانية في الجزائر، مد جسور التواصل مع السلطة القائمة بالبلاد، تحسبا لأي فرصة تتيح لها القفز إلى قارب الحكم، لتجسد بذلك براغماتية داب عليها الإخوان في تقاليدهم، فالواقع في المعارضة لا يعني بالنسبة لهم قطع الصلة بالسلطة، والتواجد في السلطة لا يعني البقاء فيها عند استشعار الخطر. وعبر رئيس حركة مجتمع السلم عبدالرزاق مقري، عن استعداد حركته للمشاركة في السلطة والعودة إلى المشهد، وربط ذلك بجملة شروط يراها أساسية لدخول أي مسار جديد، وهو ما أعطى الانطباع بأن "حمس" تعرض لشروط خدماتها للمشاركة في السلطة، واستغلال الضائقة السياسية التي تمر بها البلاد، لتكون مفتاحا جديدا في يد السلطة للخروج من العزلة التي تتخبط فيها.

وذكر في تصريح لوسائل إعلام محلية، بأن "حركته جاهزة للمشاركة مع كل الجزائريين في الحكم، لكنها ترفض أن تمنح لها حصة معينة من المنتخبين أو حقيبة أو حقيبتين وزاريتين.. ذلك أمر انتهى"، في تلميح إلى تعديل الحركة لآلية مشاركتها في السلطة.

ويوحى تصريح مقري، الذي أقلت من اهتزازات قوية ضربت الحركة على مر السنوات الأخيرة، بداية من انشقاقات أفرزت قوى سياسية جديدة، لتحتول بذلك إلى أكبر حزب يفرخ الأحزاب والحركات الجديدة، إلى الصدام المرزمن الذي يحدثه تيار الحماض الممثل في القياديين السابقين أبوجرة سلطاني وعبدالرحمن سعدي داخل الحركة، والانشقاق القوي الذي أحدثه القيادي الهاشمي جعيوب، الذي التحق بالحكومة الحالية كوزير للعمل والتشغيل دون استشارة قيادة حماس.

وظلت حماس منذ تأسيسها في نهاية ثمانينات القرن الماضي، شركة للسلطات المتعاقبة في البلاد، حتى خلال العشرية الديمقراطية، ولم تقف من قارب الحكم إلا في 2011، لاعتقاد ساد لديها بأن موجة الربيع العربي ستسلمها السلطة وعليها أن تكون جاهزة لذلك، وفق السيناريو الذي حدث آنذاك في مصر وتونس.

صمت مريب لجماعة العدل والإحسان حول قضية الصحراء المغربية

نظر قيادتها، وهذا ما يزيد من تشكيك الدولة في أي خطوة تقوم بها الجماعة، خصوصا وأن هذه الأخيرة عبرت عن رأيها في قضايا مثل فلسطين وحراك الربيع واحتجاجات 20 فبراير 2011.

وفي الوقت الذي تموت فيه حركة مجتمع السلم الجزائرية مع نظام بلدها وانحيازها للانفصاليين، فالمطلوب حسب متابعين للشأن السياسي أن تعبر العدل والإحسان عن موقفها في هذا التوقيت الحساس وأن الصمت الذي نهجته مجرد من معاني الوطنية، وهو بمثابة معارضة لأجل المعارضة.

وكرر ضمنى على موقف العدل والإحسان، أكد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، في اجتماع الحكومة الخميس، أن من مظاهر الإجماع حول وحدة التراب الوطني، ما عرفته الجلسة الأخيرة بمجلس النواب التي برهن فيها نواب الأمة عن إجماع سياسي، كما نوه بالأحزاب والهيئات والتنظيمات الموازية والمجتمع المدني بكافة أطرافه والباحثين والجماعات ومراكز الدراسات وغيرها لما أبدته من تضامن وتعبئة.

باحثون يؤكدون أن جماعة العدل والإحسان لا تفرق بين معارضتها للنظام السياسي والوحدة الوطنية

ويؤكد باحثون في الجماعات الإسلامية، أن العدل والإحسان لا تفرق بين معارضتها للنظام السياسي والتعبير عن الموقف من الوحدة الوطنية ضد أي اعتداء، وكان لا بد من الانحياز إلى مصالح الوطن مهما كانت وجهة

وتريد الجماعة البقاء خارج المؤسسات وتقاطع الانتخابات ولا تود الدخول في العملية الديمقراطية لأن هذا التوجه يخدم مصالحها، لهذا اعتبر رشيد لزرق في تصريح لـ"العرب"، أن موقفها من ملف الصحراء مشكلة يجب حلها وفق مقاربات شمولية تتأسس على أن فكرة الوطن والأمن القومي لا قيمة لها في أدبيات الجماعة وليست من أولوياتها، لكون مشروعها يتجاوز الوطن، وهذا موقف ثابت من الجماعة التي تنتهج الصمت وعدم التعبير عن موقف بخصوص الوحدة الترابية.

ويرى متابعون لشأن الجماعات الإسلامية أن العدل والإحسان المصنفة جماعة "مظهورة" تتحيز كل الفرص لمناكفة الدولة والنظام السياسي الذي يرتكز في تدبيره للشأن العام للدولة على مشروعية تاريخية وشرعية دينية تنبني على مفهوم البيعة ومؤسسة إمارة المؤمنين، وهو ما تتنازع بشأنه الجماعة مع النظام المغربي.

واعتبر هؤلاء أن موقف العدل والإحسان الصامت ليس له تأثير

وأكد رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية، أن جماعة العدل والإحسان مثل باقي قوى الدين السياسي لا تؤمن بالوطن، وبالتالي فمفهوم الوطن عند الجماعة يختلف تماما عن الواقع. فالدولة عندهم هي الدولة السلطانية مشروعهم.



الاكتفاء بالمناجاة

محمد ماموني العلوي

الرباط - اثار موقف جماعة العدل والإحسان الكثير من التساؤلات حول ما وقع في معبر الكركرات والتطورات الأخيرة في قضية الصحراء المغربية، إذ لم يصدر عن الجماعة المعارضة أي بيان أو تصريح إعلامي يبسط الصمت الذي باشرت به هذا الملف.

وكان هناك موقف شاردار تجاه نفس الأحداث التي عرفها معبر الكركرات، كما عبر عنه حزب النهج الديمقراطي الراديكالي، والذي استهجنه وانتقدته كل الأطياف السياسية المغربية. لكن العدل والإحسان كجماعة تنهل من التراث الإسلامي الداعي إلى وحدة الشعوب وعدم الخروج عن صف الإجماع، لم تكن موقفة في سلوكها طريق الصمت المطبق في هذا الموضوع، حسب مراقبين أشاروا إلى أن الرأي السياسي في طريقة تدبير السياسات لا يمكن إسقاطه على مصير شعب ودولة تكافح من أجل وحدتها وسيادتها.